

الدراسات اللغوية

دور المصطلح في التأصيل العلمي -دراسة موازنة لبعض ما أقرّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة-

أ.د. عبد القادر سلامي
جامعة تلمسان

مقدمة:

لمجامع اللغة العربية ودور تنسيق التعريب في الوطن ، دورٌ مهم في المصطلحات العلمية لنقل علوم الغرب وفنونهم إلى العربية والإفادة منها. كما أخذت على عاتقها توليد المصطلحات العلمية والتقنية واللسانية ونشرها في مجالاتها المتخصصة وإصدارها في معاجم أحادية اللغة أو ثنائيتها فكان لكل مجمع أو معهد منهجية الخاصة في وضع المصطلحات وأساليب اختيارها و في جمع المقابلات العلمية العربية للمصطلحات الأجنبية التي وضعتها مجامع اللغة وما وافق منها وما اختلف مع مصطلحات التراث، الأمر الذي أسهم بشكل أو بآخر في إثراء العربية بمصطلحات أو مفاهيم جديدة لمسايرة التطور العلمي، ومواكبة التقدم التقني وترتب على ذلك وضع معاجم نحو المعجم الوسيط الذي اضطلع بوضعه مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

وتهدف الدراسة الموالية إلى رصد بعض ما أقرّه مجمع اللغة العربية من مصطلحات في المعجم الوسيط تتصل بالمعاني والحيوان والأدوات والأمكنة والقضاء والمال والأدواء والأخلاط والطب، بما يكفل تتبّع التطورات المعجمية والدلالية بين أصول وضعها وهو ما حفل به المعجم الوسيط من مفاهيمه الحديثة، وبما يعكس تنمية البحث العلمي ومواكبته في الوطن العربي بوجه من الوجوه. أولاً/الاصطلاح والمصطلح:

يُقال: اصطلاح القوم: زال ما بينهم من خلاف، واصطلحوا على الأمر: تعارفوا عليه، وتصالحو: اصطلحو. (أنيس، إ. وآخرون: دت، 520/1، مادة (صلح)

أما الاصطلاح، فيعني: اتفاق القوم على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن وضعه الأول أو معناه اللغوي المستعمل عادة إلى معنى آخر خاص يصطلح عليه، لمناسبة بينهما أو مشابهتهما في وصف أو غيرها. (الجرجاني، ش: 1991م، 44)

و (المصطلح) في اللغة العربية مصدر ميمي للفعل (اصطلاح) من مادة (صلح). وقد حددت المعاجم العربية دلالة هذه المادة بأنها ضد "الفساد" ودلت النصوص العربية على أن كلمات هذه المادة تعني أيضا : الاتفاق. وبين المعنيين تقارب دلالي فإصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم أما الفعل (اصطلاح) فقد

ورد في المعاجم العربية على أنه إزالة الخلاف و أصلحوا على الأمر : تعارقوا عليه. و على هذا فالمصطلح هو اللفظ الذي يتفق العلماء على اختياره ليدل على شيء محدود في عارفهم , يتميز به من سواه , فينتقل من معناه اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي. (ابن فارس، أ: 1979 م، 303/3 والفيروزآبادي، م: دت، 243/3).

وقد التصق الاصطلاح بالمواضعة , و دلالتها إلى الاصطلاح أميل و هي تعني معناه , و هو مذهب ذكره ابن جنّي (ت 392هـ) فقال: "إنَّ أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة... وذلك كأنَّ يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً , فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء فيضعوا لكل منها سمة ولفظاً , إذا ذكر عرف به ما مُسمّاه, ليمتاز من غيره, و ليُعني عن إحضاره إلى مرآة العين, فيكون ذلك أقرب وأخفّ وأسهل من تكلف إحضاره, لبلوغ الغرض في إبانة حاله". (ابن جنّي، أ: دت، 44/1).

وهو أمر ذكره التاج السبكي (ت 777هـ) في شرح منهاج البياضوي، فقال: "الوضع عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء ؛ بحيث إذا أطلق الأوّل فهم منه الثاني. قال: وهذا تعريفٌ سديدٌ، فإنّك إذا أطلقت قولك "قائمٌ زيدٌ" فهم منه صدور القيام منه" (السيوطي، ج: دت، 38/1)؛ وهو ما عبر عنه ابن خلدون (ت 808هـ) بقوله: "ثم لما كانت العرب تصنع الشيء لمعنى على العموم , ثم تستعمل في الأمور الخاصة ألفاظاً أخرى خاصة بها , فرق ذلك عندنا بين الوضع والاستعمال, واحتجاج الناس النَّاس إلى فقه في اللغة عزيز المأخذ, كما وضع الأبيض بالوضع العام لكل ما فيه بياض, ثم اختص ما فيه من خيل بالأشهب , و في الإنسان بالأزهر , و من الغنم بالأملح, حتى صار استعمال الأبيض في هذه كلّها لحنا و خروجاً عن لسان العرب" (ابن خلدون، ع: 1996 م، 549)، الأمر الذي يدل على أنه في العربية اصطلاحات كثيرة بعضها عامو بعضها خاص , و كلّها تدخل ضمن إطار تطور المعنى من الإطلاق إلى التقييد و من التعميم إلى التخصيص.

و مصطلحات كل علم تالية له في الوجود بالضرورة فبعد أن يوجد الشيء, يحتاج إلى تسميته , فيختار له علماء الأُمَّة من ألفاظ اللغة اللفظ الذي يناسبه على أساس أن العلاقة بين المعنى اللغوي وهو الأصل و المعنى الاصطلاحي , و هو الدلالة الجديدة العارضة.

فـ"السكون" لغة يعني ضدّ الحركة (ابن فارس، أ: 1979 م، 88/3)، أما في عرف الصوتيين، فإنّه يطلق على الصوت الذي لم يدخل التركيب. (ابن جنّي، أ: 1985 م، 7/1).

وكذلك " البناء" يقصد به في اللغة ضم الشيء بعضه إلى بعض, وهو نقيض الهدم. (ابن فارس، أ: 1979 م، 302/3 والفيروزآبادي، م: دت، 307/4)

أما عند علماء النحو , فالمقصود به "لزوم الكلمة حالة واحدة من الشكل لا تتغير بتغير العامل مطلقاً, ونقيضه الإعراب". (الليدي، س: 1986 م، 26).

و"الاشتقاق" في عرف فقهاء العربية صوغ كلمة من أخرى بتغيير بعض أحرفها مع التناسب في المعنى " (السيوطي، ج:دت، 346/1. في حين يدل في اللغة على أخذ شيء الشيء. (الزمخشري، أ: 1979م، 334)

فأنت تلحظ العلاقة الوطيدة بين المعنى اللغوي لكل لفظة من هذه الألفاظ و دلالتها الاصطلاحية في العلم الذي وضعت فيه. ويأتي الاصطلاح والمواضعة عادة في مقابل التوقيف^(*)

والمصطلح ركن أساس في كل علم ، إذ به تسهل الدراسة ، و يتيسر تبادل الآراء و الأفكار بين علماء الأمة و الواحدة ، و بينهم و بين غيرهم من علماء الأمم الأخرى. و بالمصطلح يكون التدوين و التأليف ليتم التعاون العلمي بين علماء العالم، و لينتفع الخلف بمجهود السلف، و على ذلك يقوم علم المصطلح ، الذي يعدّ علم المصطلح من أحدث علم اللغة التطبيقي كونه، يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات و توحيدها. (حجازي، م:دت، 19)

ثانياً/الاصطلاح بين القديم والحديث:

ذكرنا قبل أنّ المجامع اللغوية العربية ، ومنها مجمع بالقاهرة، مؤسسات حكومية يقوم المختصون فيها على رعاية اللغة العربية في البلاد التي تكون فيها ، وأنّ من مهمّاتها أن تجعل اللغة العربية لغة علم وحضارة في يومها الحاضر على نحو ما كانت عليه في أمسها الغابر، وقد شكّلت لذلك في كلّ مجمع لجاناً مختصة يرفع كلٌّ منها شأناً من شؤون اللغة. ومن أبرز هذه اللجان لجنة الألفاظ والأساليب ولجنة الأصول في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ووظيفة هاتين اللجنتين النظّر فيما يستجدّ من ألفاظ وأساليب مولدة تدور على الألسنة ، وتجري بها أقلام الكتّاب، تركت المجامع العربية الأخرى لمجمع القاهرة أن يقول الكلمة الأخيرة فيها، فيقرّ ما يراه صالحاً منها، ويرفض ما سواه ، أو يعيد دراسته ومناقشته حتّى يجد له التخرّيج الصّحيح وفق قواعد العربية السليمة، والسند القوي من أقوال فصحاء العرب وكتب التراث وبما يصل غابر اللغة بحاضرها . (المصري، ع: 1984م، 253-259)

وفيما يلي بعض المصطلحات التي أقرّها المجمع بالإجماع وضمّنها المعجم الوسيط، وهي تطلّع القارئ الكريم على أنماط من التطوّر الدلالي الذي أصاب بعض الألفاظ في كافة مجالات الحضارة، ومذهب المجمع في التخرّيج وقياس النظير على النظير رغبة في الإفادة ممّا وقر في المجال العلمي الحديث.

1- في المعاني والحيوان:

*البلاغ :

البلاغ : الكفاية و الاسم من الإبلاغ و التبليغ و هما الإيصال و في الحديث : (كُلُّ رَافِعَةٍ رَفَعَتْ عَلَيْنَا مِنَ الْبَلَاغِ) (** (ابن الأثير، م: 1963م، 152/1)، أي بلّغ من

القرآن الكريم و السُنن الشريفة أو المعنى من ذوي البلاغ أي التبليغ، أقام الاسم مقام المصدر ويُروى بالكسر أي من المبالغين في التبليغ من بالغ مُبالغةً و بلاغاً: إذا اجتهد ولم يُقَصِّر (الفيروز آبادي، م: دت، 107/3) و البلاغ : ما يُتَبَلَّغُ به و يتَوَصَّلُ إلى الشيء المطلوب. و البلاغُ: مَا بَلَغَكَ و البلاغُ: الكَفَايَةُ، تقول: له في هذا بلاغٌ و بُلُغَةٌ ، و تَبَلَّغَ أي كَفَايَةً ، و بَلَغَتْ الرِّسَالَةُ. و البلاغُ: الإبلاغُ. وفي التنزيل (إِلَّا بِلَاغًا مِنْ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ) (الجن: 23) ، أي لَا أَحَدٌ مُنْجَى إِلَّا أَنْ أَبْلَغَ عَنْ اللَّهِ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ. (ابن منظور، أ: دت، 419/8)

والبلاغ في حاضر لغة العرب: بيانٌ يُذاع في رسالة و نحوها (مج). (أنيس، إ وآخرون: دت، 70/1)

ما يمكن استنتاجه من هذه التعاريف أن كلمة بلاغ في القديم ارتبطت بعدة معاني منها الكفاية، وقد أقرها كل من لسان العرب و القاموس في حين لا توجد أي وجه من الوجوه في تعريف المعجم الوسيط الذي قصره على البيان الذي يُذاع في الرسالة و نحوها من باب ما استجد في مجال الدعاية الإعلامية، و لم يذكر أيضا على أنها اجتهد أو ما وصلنا إلينا من القرآن و السنة النبوية الشريفة، و التي يمكن إدراجها بلطف الصنعة والتأويل في مجال البيانات، و من هنا يبدو أن الدلالة قد خصصت بعد تعميم.

* السُقْدَةُ :

السُقْدَةُ بضمّ : الحُمْرَةُ (ج) سُقْدٌ ، و سُقْدَاتٌ. (الفيروز آبادي، م: دت، 313/1) و السُقْدُ: الفَرَسُ المُضَمَّر. و السُقْدُ و أسَقْدُهُ و سَقْدُهُ تَسْقِدُ: ضَمَرَهُ. (ابن منظور، أ: دت، 218/3) و السُقْدَةُ : طائر من القَوَاطِعِ صغير الحجم، رشيق الجسم، له منقارٌ صلبٌ، أسود يلتقط به الحشرات ، ظهره رماديّ و أطراف ريشه بنية، و البطن أبيض و الصدر و العَجَز و الذيل و الأقدام حُمْرٌ ، يستوطن أوروبا و سيبرية (ج) سُقْدٌ (مج). (أنيس، إ وآخرون: دت، 435/1)

خصّ المعجم الوسيط لفظ " السُقْدَةُ " بطائروحد صفاته، أما المعاجم القديمة، فكانت تعني به الفرس المضمّر الرقيق الخصر لتبقى اللفظة حبيسة الحيوانية لتعني فصيلة من الهوامّ لعل العرب لم تعهده في بيئتها القديمة.

2- في الأدوات والأمكنة :

* الرَّافِدَةُ :

الرَّافِدَةُ: فاعلة من الفعل و هو الإِعَانَةُ يُقال رَفَدْتُهُ: أي أعنتُهُ (ابن منظور، أ: دت، 182/3) و الرِّوَاْفِدُ: حَسَبُ السَّقْفِ. (الفيروز آبادي، م: دت، 306/1) و الرَّافِدَةُ (في الهندسة): قُضِيبٌ أو جملة قضبان مُكوَّنة لهيكل يستعمل في الإنشاءات البنائية أو الآلية (مج). (أنيس، إ وآخرون: دت، 539/1)

و الملاحظ هنا هو أن لفظة (الرَّافدة) كانت تعني في القديم الإعانة أي المساعدة بينما في الاستعمال الحديث جاءت بمعنى قضيب أو مجموعة قضبان تستعمل في الإنشاءات البنائية أو الآلية .

فلفظ (الرَّافدة) اتخذ سبيلاً آخر اجتاز فيه ما بين نقطة تدواله حديثاً و معناه الأول إلى نقطة أخرى يجري استعماله فيها و لهذا تكون اللفظ قد أخذت شكلاً من أشكال النّطور الدلالي، (مذكور، ع: 1987، 286-287) وهو تغيير مجال استعمال الكلمة ، و هو انتقالها من مجال "الإعانة المُطلقة" إلى مجال أكثر خصوصية يتّصل بالوسائل المعنية في إنجاز المنشآت البنائية أو الآلية .

***السّفارة:**

السّفارُ أو السّفارةُ : خيْطٌ يشدّ طرفه على أنفِ البعير فيُدَارُ عليه، ويُجعلُ فيه زماماً بمنزلة الحَكْمَةِ** والجمع أسْفِرَة و سَفْرٌ و سَفَائِر. (ابن فارس، أ: 1979م، 83/3 و ابن منظور، أ: دت، 369/4)

و السّفارةُ: عَمَلُ السّفِيرِ و- مُقَامُهُ (مج). (أنيس، إ: وآخرون، دت، 432/1)

يبدو من هذين التعريفين أنّ لفظة السفارة في المعجم الوسيط وردت بمعنى مغاير لما جاء في معجم مقاييس اللغة و لسان العرب من حيث انتقلت من وسط حيواني يعدّ وثاق البعير أبرز قرائنه إلى وسط إنساني و آخر مكاني أمّلته طبيعة المجاورة الدائمة بين السّفير و مكان عمله وبما يحقق انتقالاً دلالياً من مجال إلى مجال آخر اكتسبت فيه اللفظة دلالة هامشية أخرى ألصق بالعمل الدبلوماسي الحديث بامتياز.

3- في القضاء و المال:

***الشّهادة:**

الشّهادة: خبر قاطع وقد شهد وشهد له بكذا شهادة أدى ما عنده من الشهادة فهو شاهد (ج) شَهِدَ. (الفيروزآبادي، م: دت، 316-317) والشّهادة: الإخبار بما شاهده ومنه يأتي قوم يشهدون ولا يُستشهدون هذا عام في الذي يؤدي الشهادة قبل أن يطلبها صاحب الحق منه ولا تُقبلُ منه و لا يُعْمَلُ بها. والشّهادة: المجمع من الناس. واستشهدتُ الرجل: سألته الشّهادة. (ابن منظور، أ: دت، 240/3-245)

و الشّهادةُ (témoignage): أن يخبر بما رأى و- أن يقرّ بما علّم و- مجموع ما يدرك بالحس والشهادة البيّنة (في القضاء): هي أقوال الشهود أمام جهة قضائية (مج). (أنيس، إ: دت، 497/1)

و الشّهادة: مُستند خطي يشهد فيه شخص ما ، إما مأمور عمومي يتصرف بهذه الصفة، وإما فرد عادي على واقعة، يعرضها إلى من يهمله الأمر، وهي اسم مشتق عن الفعل (témoigner) شهد المشتق هو نفسه من (témoin) وهو إعلان يهدف إلى جانب فاعله إلى إطلاع الغير على المعرفة الشخصية التي بحوزته (وليس عن

طريق التسامح أو الشائع بين الناس) بحدث جرى يشهد على صحته. (كورنو، ج: 1998م، 973-975)

بناء على ما سبق من التعريف للفظ " الشَّهادة " في المعاجم قديمها وحديثها فإنها تعني الخبر الذي يدلي به الشاهد وفقاً لما رآه، أي قول الحقيقة، والشهادة تدخل ضمن المعاني المحسوسة، لأننا ندركها بحاسة السمع والحضور. وإذا أردنا أن نتبين الفرق بين تعريف المعجم الوسيط والمعاجم الأخرى نجده قد جعل لها خصوصية وهي الإدلاء بها أمام جهة قضائية أي في المحكمة، ويبدو أن الانتقال الدلالي هنا يقوم على مبدأ تخصيص الدلالة، وذلك بقصر العام على بعض أفراده، ويمكن أن يفسر بأنه نتيجة لشبوع نوع واحد من مجموعة من الأشياء أو الأمور التي تدل عليها الكلمة. (المبارك، م: دت، 219 ومذكور، ع: 1987م، 288) وهذا لا يعني أن تلغى تلك المرحلة التي كانت فيها الشهادة تعني قول ما نراه بغض النظر عن انفصالها عن ميدان القضاء، ولكن ما حصل في هذا الميدان وأصبحنا نتداولها فيه، ذلك أنّ مدلول الكلمة يتغير تبعاً للحالة التي يكثر فيها استخدامها، فكثر استخدام العام مثلاً في بعض ما يدل عليه يزيل مع تقادم العهد عموم معناه، ويقصر مدلوله على الحالات التي شاع فيها استعماله فيكسب دلالاته المركزية ظلالاً جديدة تؤدي إلى تخصيص معناه في أغلب الأحيان. (أنيس، إ: دت، 107 وحما، ع: 1983م، 135)

* السَّعْرُ:

السَّعْرُ : الذي يقوم عليه الثمن (ج) أسعار، وسَعَرُوا تَسْعِيرًا: اتفقوا على سِعْرٍ. والسَّعْرُ الذي يقوم عليه الثَّمَنُ وجمعه أسعارٌ. وفي الحديث: (أنه قيل للنبي صلى الله عليه وسلم: سَعَرْنَا فقال: إنَّ الله هو المُسَعِّرُ)، (ابن الأثير، م: 1963م، 368/2) أي أنه هو الذي يرخص الأشياء ويُغليها فلا اعتراض لأحد عليه. (الفيروزآبادي، م: دت، 49/2 وابن منظور، أ: دت، 365/4) و(سعر السوق): الحالة التي يمكن أن تشتري بها الوحدة أو شَبَّهَهَا في وقتٍ ما، و(سِعْرُ الصَّرْفِ) سِعْرُ السوق بالنسبة لنفود الأمم (مج). (أنيس، إ: دت، 430/1)

والسَّعْرُ (de prix): فالملاحظ أن المعاجم العربية القديمة منها والحديثة قد اتفقت على أن السَّعْرُ هو ما يقوم عليه الثمن بيد أن المجمع قد جاء بدلالاته الطارئة كذلك على سعر الصرف الذي قال أنه سعر السوق، وهو التعريف الوارد في كتب الاقتصاد بوجه خاص، فالتخصيص هنا جاء نتيجة إضافة بعض الملامح التمييزية للفظ (سعر الصرف) فهو في الاستعمال الأول وهو الأصل وضع لمعنى عام شمل عدة جزئيات بفتح المجال أمام تعدد الاحتمال، (حسان، ت: دت، 323-324) ثم انحصرت دلالاته في معنى خاص. وهو تعريف فاق به تعريف بعض كتب الاقتصاد، حين عرَّفت السَّعْرُ تعريفاً جامعاً بالقول: "هو القيمة معبَّرٌ عنها بوحدات نقدية". (شيحة، م: 1998م، 103)

4- في الأخلاط والطب:

*الأشابة:

الأشابة من الناس: الأخلأط ومن الكسب: ما خالطه الحرام (ج)
 الأشائب. (الفيروزآبادي، م: دت، 38/1، وابن منظور، أ: دت، 211/2) والأشابة: في (الكيمياء) مادة
 مكوّنة من اتحاد معدّنين أو من اتحاد معدّن بغير معدن (مج). (أنيس، إ: دت، 19/1)
 يبدو لنا ممّا سبق من تعاريف أن لفظة الأشابة كانت تعني الأخلاط من
 الناس أجناسهم وأصلهم وكذا المعادن المختلطة في مجال الكيمياء على أنها تلك
 المادة التي تتكون من اتحاد معدّنين بغير معدن أو العديد من المعادن وهو ما ورد
 في معجم الوسيط، وقد تقلت لفظة الأشابة من دلالتها القديمة إلى دلالة أخرى
 مختلفة كل الاختلاف ومن مجال حسي إلى مجال حسي آخر متمثلاً في ذلك الجسم
 المكون باختلاط تلك المعادن من باب انتقال الدلالة، غير أنه لم يُضف إلى ذلك
 خبراً تفصيلياً مفاده أنّ الأشابة (les alliages): "هي العديد من المعادن المُدابة
 (المنصهرة) الكفيلة بتشكيل محاليل متجانسة تتجمد بفعل التبريد فتتحول إلى جسم
 لماع له خواص المعادن، ولكن تختلف عن مكوناته. (Denys, monier-Janine, Z :
 1986,200)

*السّرطان :

جاء في القاموس المحيط أنّ السّرطان "وَرَمٌ سَوْدَاوِيٌّ يَبْتَدِي مِثْلَ اللَّوْزَةِ
 وَأَصْغَرَ، فَإِذَا كَبُرَ ظَهَرَ عَلَيْهِ عُرُوقٌ حُمْرٌ وَخُضْرٌ شَبِيهُ بِأَرْجُلِ السَّرَّطَانِ لَا مَطْمَعٍ
 فِي بُرْئِهِ وَإِنَّمَا يُعَالَجُ لئَلَّا يَزْدَادَ". (الفيروزآبادي، م: دت، 377/2) و(السّرطان) "وَرَمٌ خَبِيثٌ
 يَتَوَلَّدُ فِي الْخَلَايا الظَّاهِرِيَّةِ الغُدِّيَّةِ، وَيَتَفَشَّى فِي الأنسجة المُجاوِرَةِ (مج). (أنيس، إ
 وآخرون، دت، 427/1)

لقد عمد المعجم الوسيط إلى تعريف السّرطان على النّحو الذي عرفته به
 المعاجم الطبية لكن ليس بالقدر الكافي من التدقيق والتفصيل وهذه الكلمة على
 حداثتها لها وجود في القديم، وقد تطرق إليها المجمع من منطلق ما وجده في
 المعاجم الطبية الحديثة فاعتمده دونما وصف ودقة كان المعجم التّراثي صاحبها،
 ناهيك عمّا افتقدناه من أمر السّرطان على أنّه كذلك "داءٌ في رُسْغِ الدَّابَّةِ يَبْبَسُهُ حَتَّى
 يَقْلِبَ حَافِرَةً". (الفيروزآبادي، م: دت، 377/2)

*الخاتمة:

بعد استنطاقنا لبعض الألفاظ في بعض المعاجم التراثية وما وقر من
 تعاريف لها في ضوء ما أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أفضت بنا الموازنة إلى
 النتائج التالية:

1- استكمل المعجم الوسيط النقص في المصطلحات العربية في ضوء ما يرد على
 من مصطلحات ي البلدان المتطورة وما يستجد في مجالات الاختصاص.

2- وافق المعجم الوسيط، في أحيان كثيرة، المعاجم التراثية في إقرار الألفاظ المتناولة للدراسة، كما كان يميل في معالجة المصطلحات إلى الحداثة وهذا دليل على توغله إلى التجديد بما يساير مستجدات الحياة الراهنة.

3- أفاد المعجم الوسيط في إقرار ألفاظ أقرها مجمع اللغة العربية وفق أسباب التطور الدلالي من تخصيص بعد تعميم أو وانتقال دلال من مجال استعمال إلى آخر أو تطوّر من الحسيّ إلى الحسيّ أو من الحسّ إلى المجرّد، وبما يعقد الصلة بين السماع والقياس، موقظاً الرّغبة في التوسّع في دراسة المصطلحات التراثية أو وضع مقابلات للوافدة منها.

4- إغفاله من باب الاستقراء الناقص أو القصور عن إيراد بعض التفاصيل المهمّة فيما يتّصل ببعض المعاني الإضافية والخصائص الدقيقة التي حفلت بها بعض المعاجم التراثية والكتب المتخصصة في مجالات العلوم المختلفة على نحو ما دلّنا على ذلك على الترتيب في أمر الأشابة والسّعر والسرطان، فدلّل بذلك على أنّ العودة إلى الثّراث لا يُمكن لها أن تكونَ في تقديرنا- مجرّد عَوْدَة "مَعْرِفِيَة" أو "وصفيّة" فحسب، وإنّما- في موازاة ذلك أو ربّما قبل ذلك-عَوْدَة "معياريّة" ولذلك، فإنّه من الأكيد أن يتداخل-ضمن هذه العَوْدَة الثّراثي بغير الثّراثي الأمر الذي لا ينبغي أن ينفي أهميّة الاستئناس بالمناهج المعاصرة والفكر القرائي، وما يرتبط بهما من مفاهيم خاصّة تفي بالغرض، (ابن الوليد، ي، 2003م، 6) الأمر الذي يجعل من ذهاب معظم الدراسات المصطلحية إلى أن حلّ إشكالية الاصطلاح والتعريب يكمن في إيجاد مقابلات عربية للمصطلحات الغربية وتبويبها في مدونات، تسمى تعسفا معاجم، يلجأ إليها المهتم عند الحاجة. وهي بذلك تضرب صفحا عن بعدين أساسيين في تفجير الطاقات التعبيرية للغة، يتجلى أولهما في بلورة المعرفة العلمية بلورة أصيلة ويكمن ثانيهما في إنتاج خطابات علمية باللغة العربية. لقد ترسخ هذا التصور في ذهن الباحث العربي إلى درجة صار معها تعريف المصطلح العلمي مرادفاً لإيجاد المقابل العربي عوض مساءلة المرجعيات والمفاهيم التي تحيل إليها المصطلحات الغربية. فما دام الفكر العربي عاجزا عن مجاراة الفكر الغربي في الميدان العلمي والتقني فإنه يتعين على الباحث العربي أن يعيد صوغ ما يعبر عن الاكتشافات العلمية الغربية انطلاقاً من جذورها الابستمولوجية و مرجعياتها التصورية غير اللسانية عوض اللجوء إلى جذور المصطلح اللغوية. (صابر، م، 1987م، 129)

لذا نرى أنّه أن لنا بعد هذا الذي سقناه دليلاً على تساوق اللغة مع الفكر عند الأسلاف، إلى جانب ما أقرّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة من مصطلحات في كثير من مجالات الحياة، أن نتساءل عن عدم استثمار فيض المصطلحات التراثية والحداثيّة من لدن أبناء اللغة العربية الفصحى اليوم في مجال البحث العلمي؟

ثبت المصادر والمراجع

**** المصحف الشريف.**

- * ابن الأثير، محيي الدين أبو السعادات: 1383 هـ - 1963 م - **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، ط1، دار إحياء الكتب العربية.
- * **ابن جني**، أبو الفتح عثمان :
- **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجّار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
- 1985م - **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداي، ط1، دار القلم.
- * **ابن خلدون**، عبد الرحمن بن محمد : 1416 هـ - 1996م - **المقدمة**، تحقيق درويش الجويدي، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- * **ابن فارس**، أبو الحسين أحمد بن زكريا:
- 1979م - **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 1414 هـ - 1993م - **الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها**، تحقيق عمر فاروق الطباع، ط1، مكتبة المعارف، بيروت.
- * **ابن قتيبة**، أبو محمد عبد الله بن مسلم: 1406 هـ - 1986م - **أدب الكاتب**، تحقيق وتعليق وفهرسة محمد الذّالي، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- * **ابن منظور**، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.
- * **ابن الوليد**، يحيى: 2003م - **التراث والقراءة - دراسة في الخطاب النقدي المعاصر بالمغرب** - ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- * **أنيس**، إبراهيم: 1962م - **دلالة الألفاظ**، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- * **أنيس**، إبراهيم و منتصر، عبد الحليم و الصوالحي، عطية، و أحمد، محمد خلف الله: **المعجم الوسيط**، دار الفكر، بيروت.
- * **الجرجاني**، أبو الحسن علي الشريف بن محمد: 1411 هـ - 1991م - **التعريفات**، ضبط وفهرسة محمد بن عبد الحكيم القاضي، ط1 دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- * **حجازي**، محمود حجازي: **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، تونس.
- * **حسان**، تمام : **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة ، دار البيضاء ، المغرب.
- * **حماد**، أحمد عبد الرحمن: 1983م - **عوامل التطور اللغوي دراسة في نمو الثروة اللغوية**، ط1، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- * **الزمخشري**، أبو القاسم محمود الزمخشري: 1399 هـ - 1979م - **أساس البلاغة**، دار المعرفة، بيروت.
- * **السيوطي**، جلال الدين بن عبد الرحمن:
- 1359م - **الاقتراح في أصول النحو**، تصحيح عبد الرحمن بن يحيى، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح و تعليق محمد أحمد جاد المولى و آخرون، دار الجيل، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع.
- * **شبيحة**، مصطفى رشدي: 1998م - **الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي في البورصات**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، بيروت
- * **صابر**، محي الدين : **من قضايا الثقافة العربية المعاصرة** ، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.
- * **الفيروزآبادي**، مجد الدين محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط**، مؤسسة فن الطباعة، مصر.
- * **الليدي**، محمد سمير نجيب: 1406 هـ - 1986م - **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ط2، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت، لبنان.
- * **المبارك**، محمد: **فقه اللغة وخصائص العربية دراسة تحليلية للكلمة العربية وعرض بمنهج العربية الأصل في التجديد والتوليد**، ط5، دار الفكر، بيروت.
- * **مذكور**، عاطف: 1987م - **علم اللغة بين التراث والمعاصرة** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- * **كورنو**، جيرار : 1418 هـ - 1998م - **معجم المصطلحات القانونية**، ترجمة منصور القاضي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.

(*) (الواو والقاف والفاء أصل واحد يدلّ على تمكث في الشيء، ثمّ يقاس عليه منه وفقت أفقت وفوفاً، وفقت وفقي، ولا يقال أوفقت إلاّ أحم يقولون للذي يكون في شيء ثمّ ينزع عنه: قد أوقف). (ينظر: ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، 6/135، مادة(وقف). أما في الاصطلاح ، فهو مذهب يقرن بالوحي و الإلهام في نشأة اللغة الإنسانية على أنّها من عند الله، قال به الأخفش الأوسط(ت215هـ) وأبو علي الفارسي(ت377هـ) وابن جني (ت392هـ) في بعض أقوالهم، وابن فارس(ت395هـ) مدافعاً عن مذهب ابن عباس(ت68هـ)، رضي الله عنه. (ابن جني،أ:دت،1/41،47) و (السيوطي،ج:دت،8) و(ابن فارس،أ:1979م،36)و سار على هذا المذهب جمع من الفقهاء واللغويين عرض لهم السيوطي (ت911هـ) بالتفصيل، وبسط آراءهم ، وما جاءوا به من أدلة نقلية وعقلية. (السيوطي،دت،1/7-

(**) (الحكمة: حديدة اللجام توضع في فم الدابة ؛وسميت حكمة لأنها تمنع الدابة من الشراد. (إبراهيم وآخرون:دت،1/190 وابن فارس،أ: 1979م،2/91).

(***) (ينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، 1/152. والحديث فيه بتمامه (كلُّ رافعة رُفِعَت عنا من البلاغ فلتُبَلِّغ عنا). وجاء فيه: "ويروى بفتح الياء وكسرها، فالفتح له وجهان: أحدهما أنه بلّغ من القرآن والسُّنَن، والآخرُ من ذوي البلاغ، أي الذين يبلّغونا يعني: ذوي التبليغ، فأقام الاسم مقام المصدر الحقيقي، كما تقول: أعطيتُه عطاءً. وأما الكسر فقال الهروي(ت401هـ): أراد من المبالغين في التبليغ". (ابن الأثير،م:1963م،1-152-153).